السوق الأوروبية الموحدة [1]

أنه لمن دواعي سروري أن أتقدم إليكم ببعض الخواطر والملاحظات بمناسبة إفتتاح ندوة " السوق الأوروبية الموحدة من وجهة نظر ألمانية وسويسرية".

إن دي. جي. بانك، فرانكفورت، وشركته التابعة دي.جي. بانك ـ سويسرا، بشكل خاص، شريك معروف بالنسبة لنا. إذ يمثل دي. جي. بانك، جزءاً بارزاً من الجهاز المصرفي الألماني، وذلك حيث أنه البنك التجاري الرئيسي للقطاع المصرفي التعاوني في ألمانيا. وطبقاً لآخر الأرقام المنشورة من قبل البوندزبانك، هناك ٣٣٥٨ بنكاً تعاونياً و٥ بنوك مركزية تعاونية إقليمية مسجلة لديه، إضافة إلى دي جي بانك. وتشكل ميزانية هذا القطاع ككل حوالي ١٦ بالمائة من الحجم الكلي لميزانية جميع البنوك في ألمانيا. لكن تأثير هذه البنوك لا يقتصر على حجم عملها وعلى عددها، وإنما في مفهوم العمل المصرفي التعاوني الذي تكون خلال القرن الماضي وما تخلله من أوقات صعبة.

وبعد هذا البيان القصير، أرجو أن تسمحوا لي بتقديم بعض الخواطر والملاحظات حول موضوع اليوم، وذلك بالطبع من وجهة نظر كويتية. إن السوق الأوروبية الموحدة، وخاصة مع إكتمالها في نهاية عام ١٩٩٢، ستكون تحدياً ليس لأوروبا فحسب، وإنما لبقية العالم، بما في ذلك دول مجلس التعـ ـاون لـ دول الخليج العربية.

---

[1] ألقيت في يوم ٣١ من شهر أكتوبر عام ١٩٨٩ في الكويت، بمناسبة إنعقاد الندوة التي نظمها مكتب التمار للإستشارات الإقتصادية بالإشتراك مع مجموعة بنك دي جي في سويسرا وألمانيا.

وطبقاً لآخر الأرقام المتوفرة، تبلغ قيمة واردات الكويت من دول المجموعة الأوروبية أكثر من ٣٠ بالمائة من جملة وارداتها . ويمكننا أن نقول الشيء ذاته فيما يتعلق بصادراتنا إلى هذه الدول.

وهذه النسبة في حد ذاتها تظهر أهمية السوق الأوروبية الموحدة بالنسبة لنا، وتغني عن قدر كبير من التفسيرات والإيضاحات. إضافة إلى ذلك ، فإن القطاعين العام والخاص الكويتيين كانا طوال العقدين الماضيين من المستثمرين والمصدرين الرئيسيين لرأس المال إلى السوق الأوروبية المشتركة وسويسرا. وأنتم جميعاً تدركون الدور الكبير الذي تقوم به الكويت، ودول مجلس التعاون الأخرى في حركة رؤوس الأموال. ففي السبعينيات وأوائل الثمانينيات قدمت منطقتنا للأسواق المالية الدولية جزءاً مهماً من الأموال التي مكنتها من النمو. وتولت الحكومات والمؤسسات والهيئات وكذلك المواطنون في منطقتنا القيام بإستثمارات كبيرة، حتى في أوقات الأزمات وعدم اليقين بشأن المستقبل السياسي والإقتصادي في أوروبا. وبشكل عام، فإننا شركاء ذوو أهمية، ونضع ثقة كبيرة في شركائنا الأوروبيين.

ولكننا نرى أن هذه الثقة بدأت تهتز إلى حد ما وبفعل تطورات بدأتها المجموعة الأوروبية. فنحن قلقون من إحتمالات تطبيق بعض أنواع الحماية بعد إكتمال السوق الأوروبية الموحدة. وبودي أن أشير في المجال المصرفي إلى ما يسمى " التوجيه المصرفي الثاني" كمثال على ذلك، ويمكن لهذا الإقتراح الصادر من المفوضية الأوروبية، والذي تبناه المجلس الـ وزاري كموقف مشترك مؤقت في يوليو عام ١٩٨٩، أن يستخدم لتقييد إنشاء الفروع المصرفية والقيام بأعمال مصرفية حرة بين السوق الأوروبية ودول أخرى.

وغني عن البيان أنه من أجل تحقيق سوق مالية حرة، لابد من تلبية ثلاثة شروط أساسية هي: حرية حركة رأس المال، وحق بيع خدمات مالية عبر الحدود، والحرية الكاملة في إنشاء فروع وشركات تابعة لمقدمي هذه الخدمات. إن إقتراحات مفوضية المجموعة الأوروبية الخاصة بسوق مصرفية موحدة تتماشى مع المفهوم المعروف للبنك العالمي، وهو ما يعنى ببنك الخدمات الكاملة. وإبتداء من عام ١٩٩٣، سيكون بإمكان جميع المؤسسات المالية تقديم خدمات عبر الحدود في جميع أنحاء السوق الأوروبية. إضافة إلى ذلك، سيصبح إنشاء فروع بنكية أمراً سهلاً للغاية، إذ أن ترخيص بنك في بلد من بلدان المجموعة الأوروبية سينطوي على حق إنشاء مكاتب له في جميع الدول الأخرى، وبشروط بلد المنشأ ذاتها، (أسلوب الترخيص الواحد). وإنه بتطبيق مبدأ الإعتراف المتبادل بالقواعد والمعايير، فإن معظم عمليات الفرع الأجنبي تنظم ويتم مراقبتها من قبل سلطات بلد " البنك الأصلي"، كما أن بنوك الدول غير الأوروبية، طبقاً لإقتراح المفوضية، ستستفيد أيضاً من هذا التطور إذا ما كانت ممثلة فعلا بشركة تابعة في إحدى الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في السوق المشتركة. وبعد عام ١٩٩٢، سوف يمنح الترخيص للمتقدمين بطلبات جديدة لدخول السوق المصرفية طبقاً لشروط المعاملة بالمثل فقط، وهذه مشكلة لابد لنا في الكويت وفي دول مجلس التعاون من مواجهتها. وأود أن أشير هنا إلى أن أسلوب تطبيق التوجيه المصرفي الثاني في أوروبا بعد عام ١٩٩٢ هو أمر غير واضح تماماً بالنسبة لنا حتى الآن، ونرجو من أصدقائنا الأوروبيين إلقاء الضوء على هذا الأمر.

ومن أجل تفادي الإستفادة غير العادلة من جانب بعض البنوك في أوروبا من الفرص التي تتيحها السوق الواحدة، خططت السلطات المختصة في المجموعة الأوروبية وعن طريق التنسيق في مجال القوانين المصرفية، من أجل إرساء أساس مشترك لجميع البنوك، وأهم خطوة في هذا المجال هي توحيد متطلبات الحد الأدنى لرأس مال أي بنك، أي نسبة رأس مال البنك العامل إلى أصوله الخطرة، والإتفاق على تعريف

مشترك لرأس مال البنك وإختيار نسبة مناسبة لرأس المال إلى الأصول مرجحة بأوزان المخاطرة. وفيما يتعلق بهذه النقطة، فقد جرت مباحثات أيضاً على مستوى بنك التسويات الدولية وفي مؤتمرات عقدها مراقبون مصرفيون دوليون. ويسعدني أن أذكر في هذا المقام متانة القاعدة الرأسمالية لبنوكنا، حتى عند مقارنتها دولياً. ولكن لابد من الإعراب عن قلقنا من تصنيف الكويت والدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي ضمن مجموعة " الدول الأكثر خطراً "، وذلك بموجب المعايير المقترحة من أجل تحديد متطلبات رأس المال" نسبة الملاءة". ويشمل هذا الأمر تحديد أوزان مخاطرة أعلى، وذلك بالنسبة لمطالبات البنوك على عملاء خارج المجموعة الأوروبية وبعض البلدان الصناعية الأخرى.

لابد أنه لم يغب عن إنتباه حضراتكم أن حجم تمويل دول مجلس التعاون الخليجي للبنوك الدولية يبلغ ثلاثة أضعاف حجم إقتراضنا من هذه البنوك، وذلك طبقاً للإحصاءات المنشورة من جانب بنك التسويات الدولية. وأن الموجودات والمطلوبات بين الدول الصناعية توازن بعضها بعضاً تقريبا. ولهذا فإنني لا أعتقد أن التمييز في تحديد نسبة المخاطرة، كما هو وارد في تصنيف لجنة بازل، مبرر من الناحية الفنية والإقتصادية .

والمجال الآخر المهم بالنسبة لنا هو حماية الإستثمارات. فبعض الأنظمة القانونية الحالية في بلدان المجموعة الأوروبية لا تشجع على بناء ثقة تامة لدى المستثمرين فيما يتعلق بحماية ممتلكاتهم من مطالبات تقوم بها أطراف أخرى. وقد أظهرت بعض الأمثلة البارزة التي حدثت في الماضي لأناس كثيرين الصعوبات وعدم اليقين المرتبطين بهذا الموضوع، وخاصة فيما يتعلق بقضايا يكون فيها دور لأطراف أخرى.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشير إلى تأثير السوق الموحدة على الدول غير الأوروبية. وهذا التأثير سوف يتوقف إلى حد كبير على السياسة التجارية المستقبلية للسوق المشتركة وعلى سياساتها فيما يتعلق بحرية حركة رأس المال. ومن الطبيعي أن تطرح تساؤلات حول ما إذا كان إنشاء السوق الموحدة وإلغاء الحواجز داخل أوروبا سيؤدي إلى تقوية الحواجز التجارية مع بقية دول العالم، أي أن هذا سيكون تعويضاً عن إلغاء القيود وزيادة المنافسة في سوق أوروبا الداخلية، أو فيما إذا كان الأمر سيسفر عن مزيد من التحرر في السياسة التجارية الخارجية.

ولسوء الحظ، فإن السؤال عن كيفية إدارة وتوجيه العلاقات التجارية مع الدول التي ليست جزءاً من المجموعة الأوروبية بعد عام ١٩٩٢ يبقى بدون إجابة حتى الآن، ولم يذكر " الكتاب الأبيض" حول السوق الموحدة، والذي نشرته مفوضية المجموعة الأوروبية عام ١٩٨٥، كلمة واحدة عن مضامين وآثار سياسة التجارة الخارجية. وقد تسبب هذا الوضع من عدم اليقين في نشوء قلق بشأن ظهور حماية تجارية في أوروبا، أو " أوروبا المحصنة، وآمل أن تكون مثل هذه المخاوف في غير محلها، كما آمل أيضاً أن يكون الكثيرون من أعضاء المجموعة الأوروبية مهتمين مثلنا في إبقاء السوق مفتوحة أمام الدول الأخرى. وقد نصت إتفاقية التعاون التي وقعت بين مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الأوروبية في شهر يونيو من العام الماضي على أن الطرفين سيلتزمان في أي إتفاق تجاري مستقبلي بالحلول التي تتماشى تماماً مع قوانين الإتفاقية للتعرفات الجمركية والتجارة (GATT). ومن المعروف أن الإلتزام الصارم بقوانين الإتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة مطبق في السياسة التجارية للمجموعة الأوروبية بشكل عام. والحقيقة أننا نأمل أن لايحدث تأثير سلبي للتجارة في معظم القطاعات، بما في ذلك البضائع والخدمات المالية جراء قيام السوق الأوروبية الموحدة.

لقد تابعنا بإهتمام التطورات الأخيرة نحو تحقيق إندماج نقدي في أوروبا. ونحن ندرك أن ثمة طريق طويل قبل التوصل إلى المراحل المتقدمة من إتحاد نقدي أوروبي، ولكن من الواضح أن المشروع برمته وفي مراحله المختلفة سوف يؤثر على العلاقات المالية بين الدول الأوروبية وعلى مصالح شركائها من خارج أوروبا. ونحن هنا في هذه المنطقة نتابع بإهتمام جميع جوانب هذه التجربة الأوروبية في الدمج الإقتصادي، ولا ينبع إهتمامنا فقط من المصالح المالية الإقتصادية المشتركة، وإنما نحن مهتمون أيضاً بالجوانب الفنية والتطبيقية لهذه التجرة الفريدة.